"بيان استنكاري"

زاكورة في: 2022/04/13

القبائل المتضررة من المراسيم (2.22.152 و2.22.153 و2.22.154 و2.22.155 و2.22.156 و2.22.157) الصادرة بالجريدة الرسمية عدد 7077 بتاريخ 18 مارس 2022 المتعلقة بتاريخ افتتاح عملية التحديد لمجموعة من العقارات (واد لحصان أوريور - المزوارية- لكطيفة تلحاتين - زعير- العراضة- لقرينيفة قطعة 1 و2)

السلطات المحلية باقليم زاكورة تصب الزيت على النار و تسير في طريق إشعال حرب أهلية بين المكونات القبلية لمحاميد الغزلان

بعدما استبشرت الجماعات السلالية خيرا ببداية الشروع الفعلي في أجرأة الورش الوطني لتعبئة الأراضي الجماعية سواء البورية منها، أو الواقعة داخل دوائر الري المملوكة لهذه الجماعات، من خلال إصدار ثلاثة قوانين تتعلق بالأراضي السلالية، بعد عدة محطات، منها الحوار الوطني حول أراضي الجموع وكذلك الرسالة الملكية الموجهة إلى المناظرة الوطنية حول السياسة العقارية للدولة، والتي أكد فيها جلالته على إعادة النظر في القوانين من أجل إصلاح المنظومة العقارية، بتغيير الترسانة القانونية بتعزيزها وتنقيحها. فوجئت الجماعات السلالية لقبائل امحاميد الغزلان القاطنة منذ مئات السنين وجماعات سلالية أخرى ذات الصلة، بنشر ستة مراسيم بالجريدة الرسمية عدد 7077 الصادر بتاريخ 18 مارس 2022 أولهما تحت رقم 2.22.152 بتحديد تاريخ افتتاح عملية التحديد الإداري للعقار المدعو (واد لحصان اوريور) زورا و طمسا للحقيقة وهضما لحقوق الغير الواقع بالنفوذ الترابي لقيادة امحاميد الغزلان بدائرة تمكروت إقليم زاكورة، وثانيهما تحت رقم 2.22.153 صادر بنفس التاريخ بتحديد تاريخ افتتاح عملية التحديد الإداري للعقار المدعو (المزوارية) وثالثهما 2.22.154 صادر بنفس التاريخ بتحديد تاريخ افتتاح عملية التحديد الإداري للعقار المدعو (لكطيفة تيلحاتين) ورابعها تحت رقم 2.22.155 وهو صادر كذلك بنفس التاريخ بتحديد افتتاح عملية التحديد الإداري للعقار المدعو (زعير) وخامسها وهو صادر بنفس الجريدة ونفس التاريخ تحت عدد 2.22.156 بتحديد افتتاح عملية التحديد الإداري للعقار المدعو (العراضة)، وسادسها تحت عدد 2.22.157 بتحديد افتتاح عملية التحديد الإداري للعقار المدعو (لقرينيفة قطعة 1 و2) وهو صادر بنفس الجريدة ونفس التاريخ. وللإشارة فإن جميع هذه العقارات المشار إليها أعلاه تقع بالنفوذ الترابي لقيادة امحاميد الغزلان بدائرة زاكورة بإقليم زاكورة.

وإذ يستنكر ذوو الحقوق للجماعات السلالية لقبائل لمحاميد وهم: قبيلة قصر امحاميد وقبيلة قصر اولاد يوسف وقبيلة قصر الطلحة بني امحمد وقبيلة قصر الطلحة الشرفاء وقبيلة قصر اولاد امحية وقبيلة قصر ازناكة والشياطمة واولاد ازبير وقبيلة قصر بونو ايت علوان وقبيلة قصر الركابي وقبيلة قصر اولاد ادريس وقبيلة قصر زاوية الهناء وقبيلة ايت عيسى ابراهيم وقبيلة المهازيل وقبيلة انشاشدة وقبيلة لمرابطين وقبيلة ايت انزار؛ ما صدر في هذا العدد من الجريدة الرسمية ويتحفظون عليه كليا مطالبين بإلغاء هذه المراسيم، كما ينددون بطريقة نشرها وهذا يدل على أن أراضي الجماعات السلالية لا تزال ـ كما كانت ـ محل مزايدات سياسية واقتصادية واجتماعية من طرف من ينظرون إلى هذه الأراضي بمنطق الأموال، ويعتبرون أعضاء هاته الجماعات خزانا انتخابيا يستوجب الترافع من أجله ولو على حساب معاناة ذوي الحقوق من جماعات أخرى.

كما ينددون بإهمال طلبات التحديد الإداري للعقارات التابعة لهذه الجماعات السلالية والمقدمة وفقا للقوانين ذات الصلة. بل على العكس قوبلت بالتغييب التام لأسماء هذه القبائل موضوع التحديد المرفوض من قبلهم ويلتمسون فتح تحقيق حول حيثيات وملابسات هذا التغييب، لا سيما وهذه المقررات والمراسيم غير مبنية على أية أسس واقعية ووثائق تثبت أحقيتها بل وتضرب عرض الحائط كل الوثائق الثبوتية والاتفاقيات التي كانت تحت إشراف السلطات المحلية سابقا بزاكورة، لتمنح هاته المراسيم التي نعارضها بشدة وبقوة القانون وبالوثائق والدلائل الثبوتية، فرصة لاستيلاء سكان أحد المكونات القبيلة على هذه الأرض دون موجب حق أو أي سند قانوني بل بمنطق شوفيني بغيض حيث تسعى جاهدة اليوم إلى الزحف على الأخضر واليابس، بمنطق عقلية متحجرة متجاوزة، ودون الأخذ بعين الاعتبار منطق التعايش السلمي ورابطة النسب والدم التي تجمع بين كافة المكونات

القبلية لسكان امحاميد الغزلان أو مع القبائل الأخرى ذات الصلة والعرف المميز لقبائل وفخذات القبائل الأصلية. وبالتالي فإن هذه القبائل المتضررة والتي يتم بخطوات غير قانونية محاولة الإستيلاء والسطو على أراضيها بشكل ممنهج ومفضوح بمباركة وتخطيط قائد قيادة امحاميد الغزلان ورئيس الدائرة والسلطات المحلية بزاكورة؛ يحتفظون بحق الدفاع عن أراضيهم بكل الوسائل المشروعة كما يشجبون هذه المقررات والمراسيم المفتقرة لأدنى إثبات.

وفي الأخير فإن القبائل المتضررة تعلن للرأي العام المحلي والجهوي والوطني ما يلي:

- عدم ادخارهم أي جهد في الدفاع عن أراضيهم بكل الوسائل في ظل القانون ومهما كلفهم ذلك من ثمن.
- إن نواب أراضيهم وبحكم أن هذه الاراضي تعتبر ضمن أراضيهم السلالية حسب الوثائق المتوفرة سيقومون بالتعرضات فيما يخوله لهم القانون على أشغال عملية التحديد الإداري هاته؛ وسيوظفون المساطر الجاري بها العمل لتقويم الخلل مع تحميل المسؤولية لكل من تلاعب بهذا الملف.
- استنكارهم الشديد لهذا القرار الجائر في حقهم، ومطالبتهم السيد رئيس الحكومة والسيد وزير الداخلية بوضع حد لهذا الإجراء المناقض لتوجهات الدولة الذي يشجع على التنافر والتناحر بدل الاستقرار والتعايش.
- إدانتهم وبشدة التلاعب في مطالب التحديد ومحاولة الاستيلاء على حوالي 267824 هكتار من الأراضي التابعة لجماعاتهم السلالية، ما يعني كل تراب الجماعة الترابية لامحاميد الغزلان باستثناء واحة النخيل المقدرة بـ: 2200 هكتار.
- **تنظيم وقفة احتجاجية إنذارية أولى يوم الأربعاء 20 أبريل 2022 على الساعة العاشرة صباحا أمام قيادة امحاميد الغزلان.**
- **تنظيم وقفة احتجاجية انذارية ثانية يومه الأربعاء 27 أبريل 2022 على الساعة العاشرة صباحا أمام مقر عمالة زاكورة.**
- **كما تعلن هذه المكونات القبلية المتضررة أنها ستسطر برنامجا نضاليا لا مثيل له في المغرب من قبيل قافلة وطنية بالشاحنات و السيارات إلى الرباط، واعتصامات محلية ووطنية، وإن استفحل الأمر هجرات جماعية إلى أحزمة الفقر والبؤس بمجموعة من المدن.**
- مطالبتهم السلطات المحلية إقليميا ووطنيا التدخل العاجل للإنصاف كافة المتضررين من هذه المراسيم دون تحيز لأي طرف على حساب طرف آخر، عملا بمبدأ صيانة الحقوق المكتسبة للجميع.